واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المحلية

The reality of the handicraft sector and its role in promoting the local development

أ. بن العمـودي جليــلة

باحثة دكتوراه إقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مربــاح ورقلة

djalilabenlamoudi@yahoo.fr

الملخص:

سنعالج من خلال هذه الورقة البحثية موضوع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وأهميتها في التنمية المحلية وتحقيق التوازن بين المناطق، وعملنا ضمن ذلك على عرض ماهية القطاع وكذا إبراز خصائصه، إلى جانب تقديم الإستراتيجية الموضوعة لتنميته ببلادنا، وهذا بالتطرّق لمحتواها وأهم التدابير الواجب إتخاذها لتحقيق التنمية المطلوبة فضلا عن النتائج المتوقعة من تنفيذها، إضافة إلى عرض الحصيلة النهائية لبرامج الإصلاح والمشاريع المنجزة في إطار هذه الإستراتيجية.

وحاولنا أيضا ضمن هذا البحث إبراز الدور الفاعل لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحقيق تنمية محلية وإستقرار السكان والتوازن الإقليمي بين مختلف جهات الوطن، لنلقي الضوء في جزء أخير على الصعوبات الأساسية التي تعرقل أنشطة المقاولين الحرفيين وتحدّ من نمّوهم وتطوّرهم.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التقليدية والحرف، حرفي، استراتيجية، التوازن الجهوي، تنمية محلية.

Abstract :

In this research paper, we will treat the subject of handicrafts in Algeria and their importance in local development and balance among regions . Besides, we will also present the definition of the this sector, as well as their characteristics, in addition to offering the strategy for its development in our country. This happens when we talk about its content and the procedures we should take in order to achieve the desirable development as well as the expected results of its implementation. In addition to presenting the final outcome of the reform programs and the accomplished projects within the frame of this strategy.

In this research, we also try to highlight the active role of the handicrafts in achieving local development and stabilizing the population and regional balance among the different parts of the country, we eventually shed light on the last part on the fundamental difficulties that impede the activities of the craft contractors and limit their progression and prosperity .

Keywords: Handicrafts, The craft's Enterprise, Regional balance , strategy, local development.

JEL Classification : E26, C97,…..

مقدمة:

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر قطاعا تنمويا هاما، غير أنّ الإهتمام به بصفته قطاعا إقتصاديا واعدا تأخّر لسنوات عديدة، حيث ظهر دوره بشكل متنامي في منتصف التسعينيات، ففي إطار التوجّه التنموي الوطني الهادف إلى تطوير تشكيلة من الأنشطة الإقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات، بما يسمح بتحقيق زيادات حقيقية في الناتج الخام وبالتالي دعم المؤشرات الإقتصادية الكلية في الإقتصاد الوطني وتأهيله للمنافسة الدولية، برزت توجّهات جديدة ترمي إلى بعث مؤسسات صغيرة مرنة ودفعت بذلك بقطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى الواجهة، لإعتباره موفّرا أساسيا لمناصب شغل عديدة بموارد محدودة وإعتماده على الموارد المحلية، إضافة إلى كونه مصدرا للعملة الصعبة، فضلا عن أنّ منتجاته تشكّل منتج سياحي هام؛ ليكتسب بذلك هذا القطاع أهمية إستراتيجية ويُصبح محل إهتمام السلطات العمومية.

وعن دور القطاع في التنمية الإجتماعية فتتجسّد في تلبيته لإحتياجات المواطن الأساسية، بالإضافة إلى ذلك تمثّل أنشطته نشاطا أساسيا لفئة عريضة من الأفراد ويعمل على تثمين دور المرأة خصوصا بالمناطق الريفية وهو ما يساهم في تحقيق إستقرار السكان.

ولإبراز ما سبق سنقوم بتقديم هذا الطرح من خلال الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تعزيز مفهوم التنمية المحلية بالجزائر؟

وبغية تحليل ودراسة الإشكالية الموضوعة وضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار المقترح لتحليلها ومنهجيتها، قمنا بالتطرق لما يلي:

- ماهية الصناعة التقليدية والحرف؛
- إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر؛
- دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحقيق تنمية محلية وتوازن الإقليم؛
- عوائق تنمية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

أولا: ماهية الصناعة التقليدية والحرف

إن تتبّع ماهية الصناعة التقليدية والحرف يعطي تصوّر واضح حول أهمية السعي لتطوير هذا القطاع على المستوى الوطني، كما تتمكّن الدولة على إثر ذلك من تحديد شكل أو أشكال التنمية الإقتصادية الذي ستعتمده، إلى جانب حصر المستفيدين ومن ثم إعداد برامج الدّعم الملائمة لهم.

1. تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر:

تم تحديد تعريف جزائري للصناعة التقليدية والحرف بصدور الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، حيث نصت المادة 5 منه أنّ: "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".[1]

تصنّف الصناعة التقليدية والحرف حسب النشاط الرئيسي الممارس إلى :[2]

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات.

وتعد الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات الصغيرة التي تمتلك فيها الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الإقتصادية، حيث تتمتّع هذه الأخيرة بتشكيلة متنوعة جدا من الفروع فحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف حسب الميادين الثلاث السابقة الذكر 24 قطاع نشاط.[3]

2. كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف :

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة يُمكن لمسها في الأتي :

2. 1. الحرفي الفردي :

تم تعريفه لأول مرة في المادة 3 من القانون رقم 82-12 المتضمّن القانون الأساسي للحرفي والمؤرّخ في 28 أوت 1982، وتم تعديل مفهومه سنة 1996 بموجب الأمر 96-01 السابق الذكر، ويُعرّف على أنّه : "كل

شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السّابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته".[4]

2. 2. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف :

عُرّفت أيضا لأول مرة في القانون 82-12 السابق وقد تم ضبط هذا المفهوم في الأمر 96-01 لتصبح تعاونية الصناعة التقليدية والحرف هي شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية إنضمام أعضائها الذين يتمتّعون جميعا بصفة الحرفي؛ وتهدف التعاونية إلى إنجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف وفي ترقية أعضائها وممارسة هذه النشاطات جماعيا، كما يتمتّع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي، ولا يمكن التمييز بينهم إعتبارا لتاريخ إنضمامهم إلى التعاونية".[5]

2. 3. مقاولة الصناعة التقليدية و الحرف :

تم إدراج مفهوم المؤسسة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه ثم عُرّفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين :

- ✓ **مقاولة الصناعة التقليدية** : هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية :
  - ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
  - تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛

إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.[6]

- ✓ **المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات** : كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفّر فيها الخصائص التالية :
  - ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
  - تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من : رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين؛

تسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معلّم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة في حالة عدم إمتلاك رئيسها صفة الحرفي.[7]

3. خصائص قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر:

تتميّز الصناعات التقليدية والحرف في الدول النامية عموما والجزائر خاصة ببعض المزايا التي تمثّل في نفس الوقت إيجابياتها وسلبياتها، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي؛
- عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب المشروع؛
- إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة؛
- ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي؛
- البعد الثقافي، الحضاري، الإجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي؛
- صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية؛
- إرتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بصناعات أخرى؛
- إنتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية؛
- جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي.[8]

الإنتباه لهذه الخصائص من شأنه أن يحفّز من السعي وراء الطرق المؤدية نحو إستغلال نقاط القوة ورفع الجوانب التي تمثّل نقاط ضعف.

ثانيا. إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

مرّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر بجملة من التطوّرات أملتها التغيّرات التي عرفها الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال على إثر التحوّلات والظروف التّي شهدتها الساحتين الوطنية والدولية، كان أبرزها وضع المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المتضمّن القواعد المحدّدة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، الذي أعطى للقطاع إطارا قانونيا وتنظيميا لضمان بعثه من جديد، ومن ثم تمّ سنة 2002 إلحاقه بوزارة جديدة والتي أُوكلت لها مهمة الوصاية على القطاع وهي **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية** ؛ تمّ تعزيزها بوضع برنامج عمل من

أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية كإستراتيجية تنموية، وهذا لتمكينه من أداء الأدوار المنوطة به وسعيا نحو نقل القطاع إلى مراتب القطاعات الواعدة إقتصاديا.

1. تقديم إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010:

كان قرار الحكومة بضم قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ترجمة واضحة لإرادة الدولة في إعطاء هذا القطاع بعده الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الكامل ؛ وتجسيدا لهذا القرار بادرت الوزارة الوصية بإعداد إستراتيجية تنمية للقطاع تم إعتمادها في 18 جوان 2003 سميّت بـ: **"مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010"** وخُصّص لها مبلغ مالي تقديري حُدّد بـ5 ملايير دج.[9]

1. 1. أهداف الإستراتيجية : ترمي هذه الإستراتيجية إلى الوصول إلى تحقيق الأهداف الموالية:

- إحداث مناصب شغل للشباب بقطاع لا يتطلّب إستثمارات ضخمة؛
- تغطية متطلّبات وإحتياجات السكان الأساسية فيما يخص السلع والخدمات؛
- تحسين نوعية السلع والخدمات؛
- دعم التكامل الإقتصادي بين فروع النشاط الإقتصادي؛
- المساهمة الفعّالة في المجهودات المبذولة من طرف الدولة في تطوير إستقلالها الإقتصادي والحدّ من التبعية الخارجية من خلال إحلال منتجاتها محل الواردات، وكذا محاربة التبذير عن طريق إستعمال المواد الأولية المحلية وتطوير الصادرات خارج المحروقات؛
- الرفع من مستوى الكفاءات المهنية والمعرفة التقنية عن طريق تحسين نمط التكوين والتمهين؛
- دعم التنمية المحلية بخلق ومضاعفة إنشاء أقطاب لنشاطات صغيرة كوسيلة لتثبيت السكان في مناطقهم والتقليل من النزوح الريفي.[10]

1. 2. التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف الموضوعة : لبلوغ هذه الأهداف حُدّدت مجموعة من الإجراءات والتدابير التطبيقية والميدانية من بينها :

- ملائمة وتبسيط الجهاز التشريعي والتنظيمي بالتوافق مع الواقع الإقتصادي والرهانات والتحدّيات المستقبلية؛
- تعزيز ودعم التأطير بإعادة تنظيم مؤسسات التأطير سواءا من حيث التنظيم أو المهام أو قدرة التدخّل؛
- تنمية العمل بالبيت التي تعتبر إحدى خصوصيات نشاط الصناعة الممارس في أغلبية الأحيان بالمناطق الريفية من طرف نساء؛

- إعادة الإعتبار للوحدات الإنتاجية الحرفية الموجودة والمسيّرة من طرف العمال وذلك عبر برامج تكوينية في مجال التسيير والدعم المالي لها؛
- تنمية نشاطات الصيانة والمناولة قصد خلق مناخ متكامل بين الحرفيين والمؤسسات الكبرى؛
- إنشاء شبكة تموين خاصة بالحرفيين تشرف على عملية تنظيم وتحسين التموين بالمواد الأولية والتجهيزات والعتاد والحصول على المحلات التي تعتبر إحدى أكبر العراقيل التي تواجه القطاع؛
- دعم نشاطات تسويق وترويج وترقية وتصدير منتوجات الصناعة التقليدية بفتح المجال أمامها للدخول في الأسواق الوطنية و الدولية؛
- ترقية الموارد البشرية عبر إعداد برامج تكوينية ملائمة وذلك بالتنسيق مع قطاع التكوين والتعليم المهنيين؛
- وضع إجراءات تحفيزية وتشجيعية في مجال الجباية والجمركة والتمويل، خصوصا ما يتعلّق بمنح القروض للحرفيين عن طريق تبسيط شروط الاستفادة من صناديق الدعم وتقليص نسب الفائدة والعمل على إنشاء صندوق قرض خاص بالقطاع على غرار البلدان المجاورة، بالإضافة إلى تسهيل عملية الإستفادة من المحلات وقطع الأراضي؛
- وضع أرضية لنظام معلوماتي يتولّى ضبط وتوحيد المعطيات وتسيير محكم للملف الوطني للحرفيين؛
- إستغلال فُرص التعاون الدولي في إطار علاقات ثنائية أو متعدّدة الأطراف وهذا للإستفادة من التسهيلات التقنية والمالية التي يمكن أن تقدّمها المنظمات الدولية المتخصّصة التي تهتم بتطوير حرف الصناعة التقليدية.[11]

1. 3. النتائج المتوقعة من تطبيق الإستراتيجية : إنّ التطبيق الميداني المنسجم والمنسّق لهذا البرنامج ستكون له إنعكاسات إيجابية في آفاق 2010 على كل من :

أ. **الحرفي** : فعملية تأهيل وتأطير الحرفي وإدماجه في وتيرة التنمية تمكّنه من ممارسة نشاطه في إطار شرعي ومنظّم وتسمح له برفع مؤهلاته وتحسين نوعية منتجاته، كما تفتحه على الإبداع والقدرة المستمرة على التأقلم مع متطلّبات السوق وبالتالي تحسين مدخوله ووضعه الإجتماعي والعائلي.

ب. **المجتمع** : نجاح برنامج العمل هذا يمكن أن يؤّدي إلى تحقيق التوازن الجهوي وتثبيت السكان بمناطقهم الأصلية والذي يتم من خلال دعم إنشاء نشاطات بالمناطق الريفية وإعادة الإعتبار للعمل الحرفي البيتي وبالتالي لعمل المرأة، إضافة إلى تثمين التراث الثقافي والحضاري الوطني ومحاربة الآفات الإجتماعية الناتجة عن البطالة.[12]

ج. **الإقتصاد الوطني** : التطبيق الجيّد للإجراءات والتدابير المقترحة في إطار هذه الاستراتيجيّة سوف يمكّن من الوصول إلى النتائج الموالية :

➢ **في ميدان التشغيل** :

- دعم وتأمين دوام النشاطات الحرفية المسّجلة بسجل الصناعة التقليدية والحرف من حرفيين فرديين أو تعاونيات أو مقاولات حرفية؛
- تشجيع الحرفيين الذين ينشطون خارج الإطار الرسمي على العمل في إطار شرعي ومنظّم إذ قُدّر عددهم سنة 2002، 113.000 شخص، الذين بإندماجهم كليا أو جزء منهم بشكل رسمي سيكون لذلك إنعكاسات إيجابية على مستوى تطهير نشاطات القطاع فضلا عن المداخيل التي سوف تجنيها الخزينة العمومية؛
- إنشاء نشاطات جديدة وخلق مناصب شغل إضافية تقدّر بـ280.000 منصب شغل على أساس وتيرة نمو تُقدّر بـ20%، وعلى هذا الأساس وفي آفاق 2010 فإنّ القطاع سوف يستقطب 510.000 شخص بشريحة مكوّنة من: 130.000 منصب شغل مُتوفّر، 113.000 منصب ناتج عن تسوية القطاع غير الرسمي، 280.000 منصب جديد.

➢ **في ميدان الإيرادات لفائدة الخزينة العمومية :**

إنطلاقا من معدل ضريبي سنوي يقدّر بـ 10.000دج لكل حرفي وبطاقة تشغيلية تُقدّر بـ510.000 حرفي في آفاق 2010 فيُتوقّع أن تصل الإيرادات السنوية إلى حوالي 5 مليارات دينار.

➢ **في ميدان المساهمة بالعملة الصعبة ودعم في الصادرات خارج إطار المحروقات:**

إذ يُنتظر أن تتمكّن الطاقة الإنتاجية للقطاع من توفير رقم أعمال سنوي موجّه للتصدير يُقدّر بـ5,5 مليون دولار، وبتقدير نمو حُدّد بـ50% تم توقّع أن تبلغ الإيرادات 66 مليون دولار سنة 2010 وبإضافة مشتريات السياح المقدّر أن يصل عددهم 1,2 مليون سائح بمصاريف تُقدّر بـ80 دولار للسائح أي ما يعادل 96 مليون دولار، فإنّ مجموع الإيرادات الناتجة عن التصدير سوف تصل إلى 162 مليون دولار أي ما قيمته 12 مليار دينار.[13]

2. تقييم نتائج إستراتيجية الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف آفاق 2010

نتائج الإجراءات المقترحة في الوثيقة المتعلّقة بالإستراتيجية سنعرضها كما يلي:

2. 1. الإطار التنظيمي والمؤسساتي للقطاع:

فيما يتعلق بالإطار التشريعي للقطاع، أحدثت عملية توسيع وتطوير بعض الأنشطة الحرفية فروعا إنتاجية جديدة غير واردة بمدونة الأنشطة الحرفية، وهو ما تترتّب عنه إرتفاع عدد أنشطتها من 214 نشاط سنة 2007 ليصل إلى 338 نشاط بنهاية هذه الإستراتيجية.

أما ما يخّص التأطير، فقد بلغ عدد المؤسسات العمومية لتأطير القطاع 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف سنة 2003، ليصبح عددها سنة 2009،[14] 48 غرفة موزّعة على كافة التراب الوطني، وهذا بالإضافة إلى الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف CNAM وكذا الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف ANART ؛[15] هذا النسيج المؤسساتي أخذ على عاتقه مسؤولية العمل الميداني الجواري لتسيير قطاع الصناعة التقليدية والحرف.

علاوة على ما سبق، إستفاد القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009 من إنجاز 90 هيكلا قاعديا للتنشيط والتكوين والترويج في مختلف مناطق الوطن لاسيّما في مناطق الجنوب، وفي إطار برنامج رئيس الجمهورية الذي ينّص على منح 100 محل لكل بلدية، تمّ منح 23.000 محل في كل البلديات إلى غاية سبتمبر 2009.[16]

2. 2. هيئات الدعم المالي والقرض:

بهدف الوصول إلى الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المرجوة من قطاع الصناعة التقليدية والحرف، حرصت الوزارة الوصية ضمن إستراتيجيتها على إستفادة حاملي المشاريع الحرفية من الإمتيازات المالية والجبائية تقدّمها العديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح متعامليه وكذا متابعة مشروعاتهم. التي لعبت فيها غرف الصناعة والتقليدية والحرف دور الوسيط الإعلامي لتعميم أحكام وكيفيات الإستفادة من موارد هذه الصناديق بما يتلائم مع خصوصيات القطاع وقدرات الحرفيين، خاصة فيما يتعلّق بالضمانات وملائمة شروط الإستفادة (تحديد السن، مبلغ القرض، الإمتيازات الجبائية).[17]

وحسب الإحصائيات الدراسية للأنشطة الحرفية المنشأة بدعم من هيئة دعم سنة 2008، تمّ إحصاء ما يلي:

- قام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية FNPAAT بدعم 1589 مشروع حرفي ممارس لإحدى أنشطة الصناعة التقليدية والفنية ؛[18]
- شكّلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ الهيئة الأكثر طلبا من طرف الحرفيين في دعم مشاريعهم الحرفية، فقد تمّ تسجيل 7031 مشروع حرفي أُنشأ بالإستفادة من هذه الهيئة، أي ما يمثّل نسبة 69,7٪ من مجموع المشاريع التي أُنشئت بدعم من هيئة دعم سنة 2008؛
- إحتلّت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM المرتبة الثانية بعد ANSEJ وفقا لترتيب الهيئات الأكثر طلبا من طرف الحرفيين في تمويل تأسيس مشروعاتهم الحرفية، حيث قامت بدعم إنشاء 1591 مشروع حرفي؛

- تولّى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC تمويل تأسيس 1066 مشروع حرفي، في حين بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف باقي هيئات الدعم المالي الأخرى 399 مشروع وفقا لإحصائيات نفس السنة[19].

2. 3. في مجال التكوين والتأهيل وتنمية المهارات:

هدفت وصاية القطاع من خلال إستراتيجيتها في ما يخص التكوين وتنمية المهارات إلى تبني مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع، ومن جهة أخرى نحو ترقية الحرفي وتطوير مؤهلاته؛ وتعتمد على آلية التكوين عن طريق التمهين، التّي ترمي نحو الوصول إلى المزاوجة بين إكساب الممارس للنشاط تقنيات النشاط العملية وبين إمتلاكه الأبعاد النظرية للحرفة التي تسمح له بالتطوير والتطوّر في عمله.

التكوين المستمر كان له أيضا نصيب كبير من الإهتمام لاسيّما أمام ضروريات العولمة وتقلّبات الوضع الإقتصادي الراهن، حيث قامت السلطة الوصّية لضمان تأقلم الحرفي مع محيط تنافسي سريع التغيير وإستجابته لمتطلّبات سوق العمل المعاصر على تفعيل وتوسيع إستعمال برنامج Cree-Germe (أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك) منذ سنة 2004،[20] من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيّري المؤسسات على كيفية إختيار الأفكار المناسبة لإنشاء المؤسسة ، ومن ثمّ خطوات التسيير الأمثل لها إضافة إلى المتابعة بعد التكوين.

فإلى غاية 31 ديسمبر 2009 تمّ :

- مساهمة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في التكوين عن طريق التمهين لـ 5000 شاب لدى حرفيين معلّمين مختصين في مختلف فروع الصناعة التقليدية والفنية؛
- مرافقة 85 حرفي في فروع الحلي، الجلود، الفخّار، الخزف والزجاج من طرف شركاء إيطاليين وإسبان في إطار إتفاقيات تعاون دولي؛[21]
- إستفادة 700 حرفي في تقنيات التصميم والتسويق والتصدير؛
- تكوين 4400 مقاول وحامل مشروع خلال الفترة جوان 2005 و 31 ديسمبر 2006؛
- كما أفضت الجهود المتتالية للهيئات المسؤولة على القطاع عن تكوين 2410 حامل مشروع جديد عبر 163 حلقة دراسية نُظّمت بكامل القطر الوطني، و6256 حرفي حول كيفية تسير المؤسسة عبر 417 حلقة دراسية، أي ما مجموعه 8666 حرفي إلى غاية ديسمبر 2009.[22] ولم تكتف وزارة المؤسسات ص و م سابقا بهذا الحد، إذ وحرصا منها على الوقوف وراء هذا المشروع الكبير أوكلت مهمة تعريب دلائل تكوين هذه المنهجية للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية.

- دعم 5434 نشاط حرفي في المناطق الريفية، من خلال مشاركة غرف الصناعة التقليدية والحرف في وضع البرنامج الوطني للتجديد الريفي؛
- وفيما يخص تكوين الإطارات المسؤولة عن الهيئات المشرفة عن القطاع فقد تمّ تأهيل 29 مفتّش رئيسي للصناعة التقليدية وكذا 70 إطار في مراقبة الجودة ودمغ الزرابي؛[23] إلى جانب هذا تمّ تدعيم الإطارات المكوّنة في برنامج المرافقة الإقتصادية (انشئ وحسّن تسيير مؤسستك) بعدد من المكوّنين وصل إلى 74 مكوّنا من طرف المكتب الدولي للعمل مع نهاية سنة 2009، 46 إطار منهم هم مكوّنين على مستوى الهيئات المشرفة على القطاع،[24] إضافة إلى تكوين 33 مستشارا إقتصادي بمساعدة خبراء منظّمات دولية وأوروبية على تسيير وصيانة نظام المعلومات.[25]

يُضاف إلى ماسبق، وفي إطار نظرة مستقبلية، إتّجهت هياكل القطاع نحو إعتماد نظام تكوين عن بعد قادر على تسيير ومتابعة المتكوّنين من خلال أرضية تقنية على الخط عبر الانترنت، شُرع في إنجازها منذ نوفمبر 2007.[26]

2. 4. في مجال تنشيط تجمّعات الحرفيين وتحفيز ثقافة العمل الجمعوي:

للقضاء على النزعة الإنفرادية التي تميّز الحرفيين والخروج تدريجيا من موقف التبعية تجاه إعانة الدولة، عملت السلطات على تبني برنامجين متكاملين لدعم تآزر الحرفيين وتحقيق تنمية محلية سنة 2007، ويتعلّق الأمر ببرنامجي Nucleus _المنظّم في إطار التعاون التقني الجزائري الألماني GTZ_ ونظام الإنتاج المحلي (SPL)،[27] كمنهج لتنسيق الأنشطة الحرفية مع مقاربة تشاركية على الميدان تهدف نحو تعزيز إستراتيجيتها لتنمية القطاع، بما يسمح بتنسيق الإمكانيات والتطوير والتحديث فيما بينهم.

أثبتت هذه التجربة نجاعتها، فبالرغم من حداثتها إلا أنّ القطاع تمكّن من الوصول إلى النتائج التالية:

- إرتفع عدد الأنظمة الإنتاجية الموضوعة من 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في قطاع الصناعة التقليدية سنة 2007 إلى 15 نظام إنتاج محلي مع نهاية سنة 2008؛[28]
- إنشاء تجمّعين لتصدير الصناعة التقليدية سنة 2009، و3 سنة 2010 و4 سنة 2011؛
- أما عملية تنفيذ برنامج نوكلس أسفرت في أن بدأ 126 تجمّع وفق هذا النظام يشتغل، يجتمع فيه 1200 حرفي يتوزّعون على 3 مناطق "شرق- غرب – وسط" ويضم 37 حرفة مختلفة في فروع: الخزف، الميكانيك،

النّجارة، البناء والحلاقة عبر 10 غرف للصناعة التقليدية والحرف موجودة على مستوى ولايات: الجزائر، بجاية، البليدة، جيجل، مستغانم، وهران، سطيف، تيبازة، تلمسان، بسكرة.[29]

2. 5. إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج

حجم الإصلاحات المبادر بها يظهر بوضوح في الحصيلة المحقّقة من طرف القطاع على مدى 7 سنوات، والتي سنبرزها من خلال تقديم الآثار الإقتصادية للقطاع المدروس على بعض متغيّرات الإقتصاد الوطني في الفترة 2003-2010.

2. 5. 1. تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف:

إنّ تحليل النسيج المؤسساتي للمشاريع الحرفية منذ بداية تنفيذ الإستراتيجية سنة 2003 إلى نهايتها سنة 2010، يجعلنا نستنتج أنّ الفترة المدروسة قد شهدت توسّعا في عدد الأنشطة الحرفية ، كما هو موضح في الجدول رقم 1.

وتظهر الأرقام بهذا الجدول أنّ تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف قد عرفت تطوّرا كبيرا، حيث في ظرف سبع سنوات توسّعت القاعدة الحرفية بنسبة 131,49٪، بما يعادل 105.000 مشروع جديد. عموما، وإنطلاقا من الإحصائيات المقدّمة، فإنّ إنشاء أنشطة جديدة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف يتزايد بنسبة تصل إلى أكثر من 13٪ سنويا، ما يمثّل 15.000 مشروع حرفي جديد سنويا.

2. 5. 2. إنشاء مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف

الإرتفاع الذي شهدته المشاريع الحرفية في الفترة بين 2003 و2010 تبعه أيضا زيادة ملموسة في مناصب الشغل المحدثة التي وصلت إلى 370.260 منصب شغل سنة 2010؛ هذه الزيادة يُمكن ملاحظتها إذا قمنا بدراسة تطوّر عدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال الجدول رقم 02.

بملاحظة الجدول نجد أنّ هناك علاقة طردية بين تطوّر تعداد المشاريع الحرفية وزيادة نسبة التشغيل في القطاع، حيث إرتفع عدد المناصب الشغل المحدثة من 160.124 منصب شغل سنة 2003 إلى 370.260 منصب خلال سنة 2010، بزيادة تقدّر بأكثر من الضعف في ظرف 8 سنوات (210.136 منصب جديد) وهو ما يُعادل 131,23٪ منصب منشأ خلال الفترة، أي ما يمثّل نسبة زيادة تقدّر بحوالي 16٪ سنويا (أكثر من

26.000 منصب شغل إضافي كل سنة)، وهو ما يشير إلى أنّ القطاع يمتلك إمكانية توفير مناصب شغل دائمة لعدد من العائلات الجزائرية.

2. 5. 3. تطوّر الإنتاج والإستثمار

حجم الإستثمارات فيه عرفت بدورها إرتفاعا بارزا مثلما هو مبين في الجدول رقم 03، إذ سجّل قطاع الصناعة التقليدية والحرف تطوّرا هاما في حجم الإستثمارات المحققة خلال الأربع سنوات الأخيرة، ما يعادل نسبة 90٪، هذه الزيادة في حجم الإستثمار رافقها أيضا إرتفاع مقبول في حجم الإنتاج، بزيادة قدّرت بحوالي 117٪ خلال ست سنوات، أي بمعدل إرتفاع سنوي قيمته 19.5٪؛ وهو ما يعني أنّ إنتاجية القطاع مرتبطة بزيادة الإستثمار فيه.

2. 5. 4. تطوّر الصادرات

قيمة وكمية الصادرات من منتجات الصناعة التقليدية والحرف موضحة في الجدول رقم (4)، القراءة المباشرة للجدول تُظهر أنّ كمية صادرات الصناعة التقليدية قد عرفت إنتعاشا ملحوظا إبتداءا من سنة 2006، إذ عرفت كمية الصادرات إرتفاعا بنسبة تقارب 65٪ بين سنتي 2006 و2010، رافق هذا الإرتفاع زيادة في قيمة الإيرادات التصديرية بنسبة تفوق الضعفين (حوالي 205٪ في نفس الفترة).

ما سبق، يوضّح بأنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعدّ قطاعا إقتصاديا هاما كغيره من القطاعات الإقتصادية، لكونه قطاع منشئ للعمل وموفّر للدخل وجالب للعملة الصعبة وداعم للسياحة ومفعّل للصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي مساهم في التنمية الإقتصادية.

2. 6. نتائج إستراتيجية القطاع في مجال التسويق والتصدير:

نتائج الجهود المبذولة في هذا الإطار أسفرت عمّا يلي:

- إلى غاية سنة 2006، تمّ تنظيم مئات المعارض والصالونات المحلية بمعدّل يفوق 30 تظاهرة سنويا وفي مختلف مناطق الوطن وفي مختلف نشاطات الصناعة التقليدية، كما شهدت الفترة أيضا المشاركة في عدد يتجاوز المائة صالون دولي بمعدل يفوق 10 تظاهرات سنويا، إلى جانب تنظيم مجموعة من أسابيع الصناعة التقليدية في عدد من الدول؛

- نتائج تسويق منتجات الصناعة التقليدية من خلال مشاركات القطاع في الصالونات والمعارض أوصلت إلى ضرورة القيام بـ :
  - تركيز العمل على بعض الأسواق الأوروبية والآسياوية؛
  - رسملة تجارب القطاع في الترويج الدولي لدى مؤسسة أو مؤسستين تابعتين للقطاع؛
  - التوجّه نحو الإقتصار على دعم المشاركة في الصالونات المهنية، وترك المشاركة في صالونات الجمهور العريض لإختيار الحرفي؛
  - تثمين ودعم الحضور النوعي لفئة المنتجات التي حقّقت فيها الصناعة التقليدية ميزة تنافسية.[30]
- خلال سنة 2008، وضعت المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف برنامجا لدعم الصادرات بدعم أوروبي، ينفّذ مجموعة متناسقة من الإجراءات المتمثلة في :
  - صندوق تمويل مشترك، منبثق عن (FNPAAT) يقوم بتمويل جزء من التكاليف من 50 إلى 90٪، عمد إليه الحرفيون لترقية منتجاتهم الموجهة للتصدير، بما في ذلك المشاركة في الصالونات والمعارض؛
  - إنشاء (Vade Mecum Export) الذي يشجّع الحرفي المصدّر لإتباع قواعد الإتصال والتسويق وعلاقات السوق.[31]

2. 7. في مجال الترقية والتطوير وتشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الحرفي:

بهدف تنشيط وإنعاش روح الإبداع لدى الحرفيين وتنمية مهاراتهم وإثارة مبادرات جديدة في ميدان الإبداع، أُسّس يوم وطني للحرفيين وذلك يوم 9 نوفمبر من كل سنة، أُعلن عنه سنة 2007،[32] فضلا عن إحداث مسابقات مفتوحة على النشاطات الحرفية بموجب المرسوم 96-01 تهدف إلى تشجيع الأعمال والأشغال الإبداعية التي يُقدّمها الحرفيون، ومن ثمّ إستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والفنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرخ سنة 1997.[33] فإلى غاية سنة 2010 تمّ منح 53 جائزة صناعة تقليدية فنية، وهذا بالإضافة إلى التشجيع على الإحتفال بالمناسبات المحلية الممارسة ببعض المناطق.[34]

وفي إطار حماية حقوق الملكية الفكرية المنتج التقليدي من المنافسة والتقليد وضمان أصالته، قامت الوزارة الوصية بإصدار نصوص تنظيمية تتضمّن الشروط التي يتمّ على إثرها منح المنتج **تسمية صناعة تقليدية جزائرية** صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد،[35] وكذا منح علامة الدمغة لمنتجات الزاربي والمنتجات المماثلة لها إبتداءا من سنة 2005 من طرف مراكز دمغ تمّ إنشاؤها لذلك، متواجدة على المستوى الوطني وتابعة للمعهد الجزائري

للتقييس (IANOR)،[36] ولهذا الغرض، نُظّمت 10 دورات تدريبية لفائدة إطارات القطاع حول تقنيات دمغ الزرابي ومراقبة الجودة، إلى جانب دورات تكوينية لفائدة المتعاملين حول تقنيات التسويق والتصميم بهدف تطوير مقاربة سوقية مكيّفة تأخذ بعين الإعتبار المنافسة والتنافسية.[37]

2. 8. شبكة النظام الإعلامي:

قامت وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية في إطار التعاون الجزائري الفرنسي، بتطوير منظومة إعلامية خاصة بالصناعة التقليدية والحرف تمكّن من المتابعة الآنية لكل مكوّنات البرامج والخطط، ومبنية على الإتصال الدائم أفقيا وعموديا، كما تربط بين مختلف الفاعلين في القطاع وتقوم بتجميع المعلومات الواردة إليه من مختلف هياكل القطاع في الوطن في شكل **برمجية إعلامية** أطرافها في غرف الصناعة التقليدية والحرف، ومركزها في الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية وهذا عن طريق الربط الشبكي بالانترنت.

يتولى هذا النظام تقديم بيانات نوعية وبيانات كمية متعلقة بمختلف الناشطين في القطاع ويتكوّن من واجهتين، واجهة عامة للإتّصال بفاعلي القطاع وواجهة خاصة للمسيّرين والعاملين بالقطاع.[38]

الإعتماد على هذا النظام الإعلامي المتكامل سمح بحساب عدة مؤشرات إقتصادية كلية وجزئية، ومن ثمّ بعملية إستقرائها وتحليلها إقتصاديا وإجتماعيا، تُؤمّن في النهاية موردا للتحاليل المتعلقة بالتنمية القطاعية المحلية خصوصا في مجال توجيه الدعم وتطوير الخدمات، ويُمكّن من تلبية متطلّبات رسم السياسات وصناعة القرارات مبنية على فرضيات صحيحة وسليمة.

ملخص ما سبق، يدفعنا للقول بأنّ حصيلة الإصلاحات المتّخذة من طرف الدولة في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر قد حقّقت عموما نتائج مشجّعة، تعكس حجم الجهود المبذولة والتي سجّلت تطوّرا ملحوظا في وجهات النظر القاصرة لقيمة القطاع والمكانة الإقتصادية الهامة التي أصبح يتمتّع بها إلى جانب أدواره التقليدية الوطنية والثقافية.

ثالثا. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحقيق تنمية محلية و توازن الإقليم

إذا كانت التنمية المحلية تعبّر عن مختلف العمليات والإجراءات المنفّذة محليا في إطار سياسة عامة تعبّر عن إحتياجات الوحدة المحلية والتي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحضارية

للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة ؛ وذلك من خلال مجموعة من الأبعاد من بينها: إشباع الحاجيات الأساسية للسكان وتحسين ظروف معيشتهم والتخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم.
وعن قطاعنا المدروس تبرز مساهمة هذا الأخير في ممارسة هذا الدور من خلال قدرته على :

1. توفير مداخيل للأفراد :

يساهم قطاع الصناعة التقليدية والحرف مساهمة فعالة في تقليص الفقر والقضاء على البطالة إذ يستوعب في الغالب طالبي الشغل من الشباب، فقد كشف تقرير الدراسة حول العاملين في القطاع أنّ 48% من العمالة المشغّلة لدى الحرفيين لايتجاوز سنهم 25 سنة، 66% منهم هم عبارة عن متدربين، في حين شكّلت نسبة فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة 36%، 53% منهم هم أجراء دائمين؛[39] كما يعمل القطاع أيضا على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وينبع ذلك من قدرته على تحقيق مداخيل معتبرة لهم، فقد كشف تقرير مكتب الدراسة والإستشارة أنّ القيمة الإجمالية لمداخيل الحرفيين من قطاع الصناعة التقليدية والحرف تقدّر بـ 10,5 مليار دج، حيث يوفّر مداخيل شهرية تتراوح بين 10.000دج و30.000دج لـ66,4 % من الحرفيين.[40]

2. تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن:

لقطاع الصناعة التقليدية والحرف دور إيجابي في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة للبلدان وتحقيق الإستقرار الإجتماعي للسكان، تنبع من سهولة إنتشاره لإعتماد أنشطته على موارد وخامات محلية وموارد طبيعية تُمكّن من القيام بإستثمارات إنتاجية جديدة في مختلف المناطق قد لا تتمكّن المشروعات الكبيرة من خدمتها خصوصا مناطق البدو والريف ؛ بالإضافة إلى إسهامه الفعلي في إحداث مناصب شغل للشباب بإستثمارات بسيطة وغير مكلّفة مقارنة بالنشاطات الأخرى، تسمح بتكثيف النشاطات الإقتصادية على المستوى المحلي في مختلف المناطق.[41]

تتوزّع المشاريع الحرفية بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد (الجدول رقم 05)، إذ تعدّ منطقة الشرق الجزائري المنطقة الجغرافية الأكثر تواجد للأنشطة الحرفية بنسبة تقارب 45٪، تليها منطقة الوسط بنسبة 30٪ بينما بلغت نسبة الأنشطة الممارسة بالمناطق الجنوبية 11,3٪.
من هنا يمكن القول أنّ تكثيف الدعم والترقية لأنشطة القطاع خصوصا بالمناطق الجنوبية وكذا الريفية، من شأنه إحداث نوع من التوازن الجهوي للأنشطة بين مختلف مناطق الوطن ويفعّل التنمية المحلية، كما يعمل على تثبيت السكان في مناطقهم، من خلال تحفيز وإنشاء المزيد من المشاريع الحرفية بهذه المناطق تسمح بصفة أولية بتوفير

مناصب شغل والحد من البطالة ؛ بالإضافة إلى تقليص النزوح الريفي وتخفيف الضغط الديمغرافي على المدن، كما تشكّل أنشطته مصدرا هاما للمداخيل بالنسبة للعائلات والأسر و تساهم في تلبية حاجياتهم الأساسية، علاوة على الحفاظ على الأنشطة التقليدية الممارسة بهاته المناطق.[42]

3. تثمين دور المرأة :

إن ممارسة الأنشطة الحرفية في البيت يعدّ أحد الطرق لإتاحة الفرصة لعمل المرأة و إبراز دورها الإنتاجي والخدماتي في المجتمع،[43] حيث أنّ قائمة أنشطة الصناعة التقليدية والحرف تضم إلى جانب أصناف الأنشطة السابقة بعض الأنشطة التي يمكن أن تمارس في البيت والمنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/7/21.[44]نسبة مشاركة العنصر النسوي في المشاريع الحرفية مبيّنة في الجدول رقم 06.

القراءة المباشرة للجدول تُظهر هيمنة العنصر الذكري على المشاريع الحرفية المسجّلة خلال السنة بنسبة كلية تفوق 82٪ من العدد الإجمالي للمشاريع، مقابل نسبة معتبرة محققّة من طرف العنصر النسوي، غير أنّه لا يمكن إهمال هذه الفئة خصوصا في ميدان الصناعة التقليدية والفنية، إذ بلغت نسبة مشاركة العنصر النسوي في هذا الميدان 31٪ من مجموع المشاريع الحرفية المسجلة فيه، في حين بلغت نسبتهم في ميداني إنتاج المواد والخدمات 11٪ و 12٪ على التوالي؛ فعلى الرغم من محدودية مشاركة المرأة في المجالين الأخيرين، إلّا أنّ ذلك يُبرز دورها في مختلف ميادين الصناعة التقليدية والحرف.

مما سبق يظهر بوضوح دور القطاع في تحقيق تنمية محلية من خلال قدرته على تلبية إحتياجات المواطن الأساسية، كما أنّ أنشطته تمثّل نشاطا أساسيا لفئة عريضة من الأفراد خصوصا بالمناطق الريفية وبالتالي يشكّل مصدر دخل أساسي لهم، وهو ما يساهم في تحقيق إستقرار السّكان والوصول إلى العدالة في توزيع الدخل الوطني والثروة بين أفراد المجتمع ، فضلا عن أنه يعمل على تأكيد الدور الإنتاجي والخدماتي للمرأة.

رابعا. عوائق تنمية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

على الرغم من النتائج المثمرة التي حقّقها قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر إثر تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة الموضوعة له، إلا أنّ الدراسات و الأبحاث الخاصة بالصناعة التقليدية والحرف في الجزائر تشير إلى تعرّض المقاولين الحرفين للعديد من الصعوبات التي تُعرقل أنشطتهم في الأجل القصير وتهدّد نموّ مؤسساتهم وبقائها في الأجل الطويل، نعرضها فيما يلي:

- عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية و الحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الإقتصادية والإصلاحية للبلاد وضعف التشريعات والنظم الواضحة لدعمه؛
- عدم الإستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع، فعملية تأرجح القطاع من وصاية إلى أخرى أفقدته قيمته الحقيقية في كونه فاعلا إقتصاديا، ولعّل وضعية القطاع الحالية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم والتي أُلحق بها في إطار مرسوم رئاسي مؤرخ في 28 ماي 2010 قبل أشهر عن نهاية تنفيذ إستراتيجية التنمية تعطينا فكرة عامة عن ذلك؛
- صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات؛
- سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي؛
- محدودية برامج التكوين وتنمية المهارات ؛
- ضعف التحفيز المالي والجبائي؛
- ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي؛
- إشكالية تسويق المنتوج التقليدي؛
- إشكالية تصدير المنتوج التقليدي؛
- التأخّر في تنفيذ آليات دعم التآزر وترقية نظام الإنتاج المحلي؛
- وجود نقائص بالنظام المعلوماتي الموضوع؛
- نقص الدراسات والأبحاث وضعف التنظيمات الجمعوية وقلتها من بين العوامل التي تقف عقبة أمام تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛

هذه الصعوبات جعلت من قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاع ضعيف المردودية ولا يمتلك حصة سوقية واسعة، وحالت دون بلوغ كل الأهداف المسطّرة كما وكيفا، كما بقي على إثرها القطاع ضحية لجملة من المعوّقات لا تزال قائمة، وهو ما جعل السلطات العمومية تسعى نحو إيجاد حلول لهذه التحدّيات، من خلال تسطير برنامج طموح وواقعي ينطلق من رؤية واضحة لما نريد أن نرى عليه قطاع الصناعة التقليدية والحرف في حدود آفاق 2020 تتطلّع نحو تحقيق هدفين أساسيين، سيكونان دليلا على نجاعة الإجراءات التي تمّ تطبيقها في إطار الإستراتيجية الموضوعة، ويتعلّق الأمر برفع القدرات التشغيلية للقطاع وتحسين مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، وعلى هذا الأساس سُخّر لهذه الأهداف مجموعة من الآليات والتدابير صِيغت في إطار مقاربة تعزيز التعاون

القطاعي، عبر مخططات تقدّم إجابات عن أفضل السبل للوصول إلى الأهداف المبتغاة وتحقيق الإنسجام بين قطاعنا والقطاعات الأخرى ذات الصلة كالسياحة والفلاحة. وموجّهة جميعا نحو تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف.[45]

خاتمة:

عرفت المؤسسة الحرفية في بالجزائر خلال المرحلة السابقة مراحل عديدة تركت آثارها على سياق نموّها وتطوّرها، كانت بدايتها إعتماد تعريف قانوني للصناعة التقليدية والحرف بموجب الأمر 96-01 المؤرّخ في 10 جانفي 1996، من خلال تحديد صفة الحرفي وأشكال ممارسة النشاط وكذا الكيفيات وميادين الأنشطة، فضلا عن تكريسه لإمتيازات عديدة، كما إستفاد القطاع بهدف تجسيد الأمر الرئاسي السابق على أرض الواقع من 13 مرسوم، وهو ما أعطاه قاعدة تشريعية كانت مفقودة إضافة إلى تزويده بهيئات تأطير جوارية. المرحلة الثانية شملت تحويل القطاع إلى الوزارة المكلّفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002، تلا ذلك إعتماد الجزائر على غرار بلدان عديدة إستراتيجية لدعم وتطوير قطاعها من الصناعة التقليدية والحرف سنة 2003، تم صياغتها بمجرد إلحاق القطاع بالقطاع الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إستفاد المقاولون الحريون في إطار إستراتيجية الدولة لتنمية القطاع في آفاق سنة 2010 من مجموعة من التدابير والآليات والبرامج، التي من شأنها المساهمة أولا في الحفاظ على النسيج القاعدي المكوّن من مؤسسات مصغّرة ذات طابع حرفي، وكذا تحفيز الإستثمارات في القطاع من خلال تحسين المناخ الإستثماري فيه، والتي سجل تطبيقها نتائج مُحفّزة في مختلف المجالات.

وهدفت الدولة من وراء هذه الإجراءات المنفذة في إطار الإستراتيجية نحو تغطية المكانة الإقتصادية التي إنتُزِعَت من القطاع طوال المرحلة السابقة وتعزيز مكانته الإجتماعية والثقافية، وذلك تأكيدا لرغبة الدولة القوية في تصنيف قطاع الصناعة التقليدية والحرف ضمن القطاعات الإقتصادية بجدارة، وكذا مساندته في آدائه لأدواره الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على أكمل وجه.

يتجسد دور المؤسسات الحرفية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة من خلال قدرته الكبيرة على إمتصاص البطالة وخلق فرص عمل بإمكانيات محدودة، ويعمل على تلبية إحتياجات المواطن الأساسية، بالإضافة إلى ذلك تمثّل أنشطته نشاطا أساسيا لفئة عريضة من الأفراد ويعمل على تثمين دور المرأة خصوصا بالمناطق الريفية وهو ما يساهم في تحقيق إستقرار السكان و التوازن الجهوي.

على الرغم من النتائج المثمرة المحقّقة في إطار الإستراتيجية الموضوعة، إلّا أنّ نقائص عديدة لاتزال قائمة وتعيق التنظيم الجيّد والفعّال للمقاولين الحرفيين وأنشطتهم ؛ والتي حدّت من إمكانيات القطاع وحالت دون قدرته عن البرهنة على إمكانياته التي يمكن أن يقدّمها للبلاد ، وهو مادفع بالسلطات المسؤولة قبل سنة على إنتهاء أول إستراتيجية تنموية، الإستعداد لوضع مشروع لإستراتيجية جديدة آفاق 2020 تهدف نحو الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1) _ تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2010)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع الحرفية	79.850	86.732	96.072	106.222	116.347	126.887	168.020	184.850

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

– نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008)

– مكتب الدراسة والإستشارة Ecotechnics، 2011

جدول رقم (2)_ تطوّر تعدادا مناصب الشغل المصرّح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب الشكل القانوني للمشروع الحرفي

الشكل القانوني للمشروع الحرفي / السنوات		حرفيون فرديون	تعاونيات حرفية	مقاولات حرفية	المجموع
2003	عدد المشاريع	78.990	807	53	79.850
	مناصب الشغل	157.980	1614	530	160.124
2004	عدد المشاريع	85.888	787	57	86.731
	مناصب الشغل	171.776	1574	570	173.920
2005	عدد المشاريع	95.208	789	75	96.072
	مناصب الشغل	190.416	1.578	750	192.744
2006	عدد المشاريع	105.365	782	75	106.222
	مناصب الشغل	210.730	1.564	750	213.044
2007	عدد المشاريع	115.508	767	72	116.347
	مناصب الشغل	231.016	1.534	720	233.270
2008	عدد المشاريع	126.052	763	72	126.887
	مناصب الشغل	252.104	1.526	720	254.350
2009	عدد المشاريع	151.901	749	70	152.720
	مناصب الشغل	303.802	1.498	700	306.000
2010	عدد المشاريع	167.201	749	70	168.020

	مناصب الشغل	334.402	1.498	700	336.600

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

– نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008)

– Ecotechnics، 2011

جدول رقم (3) _ قيم الإستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2005-2010)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإستثمار (1000دج)	2.704.765	2.911.503	3.067.101	4.140.633	5.246.301	5.857.440
نسبة التطوّر (٪)		10,6	2,5	35	26,7	11,6
الإنتاج (مليار دج)	53.9	63,6	65,5	74	106	117
نسبة التطوّر (٪)		18	3	13	43,2	10,5

Source : Ecotechnics 2010 : op.cit, p.p 24-36

جدول رقم (4)_ قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2010)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكميات (مليون طن)	0,034	0,069	0,616	2,997	4,091	4,516	4,866	4,935
القيمة (مليون دولار أمريكي)	0,027	0,024	0,069	0.528	1,168	1,385	1,526	1,610

المصدر: الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX"، 2011

جدول رقم (5) _ الإنتشار الجغرافي للنشاطات الحرفية حسب المناطق

المناطق	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب	المجموع
العدد	44.127	65.381	20.886	16.696	147.090
النسبة (٪)	30	44,45	14,2	11,3	100

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم

جدول رقم (6) _ توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس (1998-2017)

ميدان النشاط	نسبة الرجال	نسبة النساء
الصناعة التقليدية و الفنية	44.425	99.970
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	80.129	15.616
الصناعة التقليدية للخدمات	216.523	33.066
المجموع الكلي	341.077	148.652

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم لسنة 2018

الهوامش والمراجع المستخدمة:

[1]- الأمانة العامة للحكومة. (1996)، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، **الجريدة الرسمية**، رقم 3، الجزائر، ص.4

[2]- نفس المرجع السابق

[3]- الأمانة العامة للحكومة. (2007)، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، **الجريدة الرسمية** ، العدد 70، الجزائر، ص.18

[4]- الأمانة العامة للحكومة. (1996)، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.5

[5]- نفس المرجع والصفحة سابقا

[6]- نفس المرجع السابق، ص. 6

[7]- نفس المرجع السابق، ص. 7

[8]- جليلة بن العمودي. (2012)، **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010 – دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، ص.ص 12،13

[9]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية. (2010)، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف آفاق 2020**، الجزائر، ص.7

[10]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية. (2010)، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010**، ص.ص31-34

[11]- نفس المرجع السابق ، ص.ص35-60

[12]- بن عبد الهادي أحمد، ، الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر. (2005)، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب، ص.ص5-6

[13]- وزارة المؤسسات ص وم و الصناعة التقليدية. (2010)، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010** ، مرجع سابق ، ص.ص68-69

[14] -Pmeart. (2010), **Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargées De Promouvoir L'artisanat Tradionnel , Alger, p. 33**

[15]- بن زعرور شكري. (2009)، **تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر 1962- 2009** ،الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف، الجزائر، ص60 .

[16]- بن زعرور شكري. (2009)، تجربة في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992- 2009، **الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سوريا، ص.13

[17]- بن عيسى محمد المهدي و بن العمودي جليلة. (2012)، إستراتيجية تنمية المؤسسة الحرفية في الجزائر – نظام الإنتاج المحلي (SPL) نموذجا –، **الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18 و 19أفريل 2012، ص. 6

[18]- Ecotechnics. (2010), Etude sur la production et l'emploie dans le secteur de l'artisanat et des métiers, Ministère de la PMEA, Alger, p.16

[19]- Ibid, p.18

[20]- برنامج تكويني خاص بدعم إنشاء وتسيير المؤسسات المصغّرة وضع من طرف المنظمة الدولية للعمل (OIT).

[21]- Souami Dalil. (2010), présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, **Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique**, Bejaïa, p.38

[22]- Idem

[23]- شيبان آسيا. (2009)، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية "حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، ص.127

[24] -Souami dalil. (2010), op.cit, p.35

[25]- Souami dalil. (2010), op.cit, p.38

[26]- شكري بن زعرور. (2009)، تطور الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 1962-2009، مرجع سابق، ص. 127

[27]- لمعلومات أكثر يمكن الإطلاع على الدراسة الموالية: جليلة بن العمودي، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر في الفترة 2003 - 2010

[28]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية. (2010)، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، **مرجع سابق**، ص.23

[29]- نفس المرجع السابق

[30]- بن صديق نوال. (2013)، **التكوين في الصناعات التقليدية والحرف التقليدية بين المحافظة والتقليد _دراسة انتروبولوجية بمنطقة تلمسان**، مذكرة ماجستير في أنتربولوجيا التنمية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص. 98

[31]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية. (2010)، مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، مرجع سابق، ص.41

[32]- بن بادة مصطفى. (2008)، إفتتاحية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 4، ص. 3

[33]- نفس المرجع السابق، ص.9

[34]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. (2008)، ارضية الإحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية والحرف، **مجلة الحرفي**، العدد 4، الجزائر، ص.13

[35]- وزارة المؤسسات ص و م. (2003)، مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سابق، ص.ص 248-249

[36]- بن زعرور شكري. (2009)، تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 1962-2009، مرجع سابق، ص.ص 131-130

[37]- Souami dalil. (2010), Présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, Loc.cit

[38]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف. (2009)، نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف و نظام التكوين عن بعد، **مجلة الحرفي** ، العدد4 ، الجزائر، ص45 .

[39]- Ecotechnics. (2010), op.cit, p.28

[40]- Ibid, p.p.33-34

[41]- AUVOLAT.M. (1999), **les artisans en milieu rural , une force entravée**, économie rural , vol.238, p.p 6-7

[42]- LABRUFFE Alain. (2008), artisanat et développement des ressources humains , **6eme rencontres de l'artisanat** , 5 mars 2008, alger, 2008, p.2

[43]- عويضة سباعي فائقة. (2005)، الحرف التقليدية بلبنان، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب، ص.9

[44]- الأمانة العامة للحكومة. (1997)، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21، **الجريدة الرسمية** ، العدد 48، ص.23

[45]- جليلة بن العمودي. (2012)، مرجع سابق، ص.ص 126-132